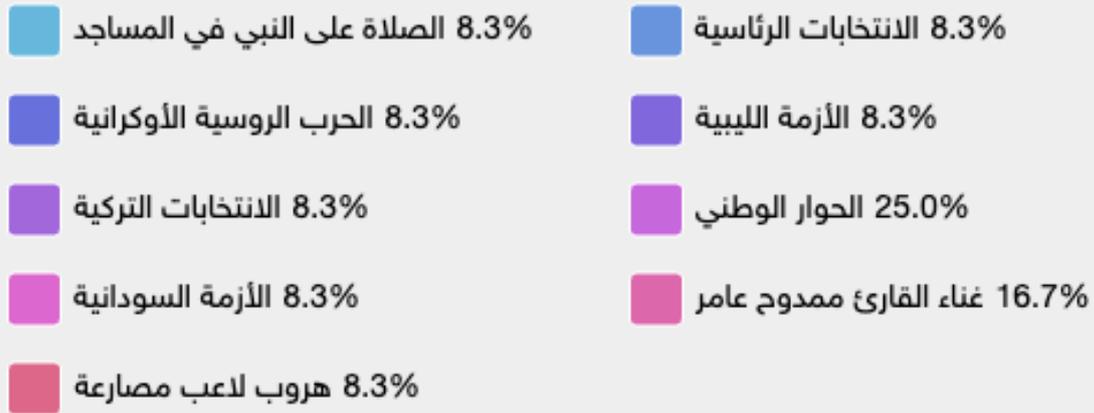
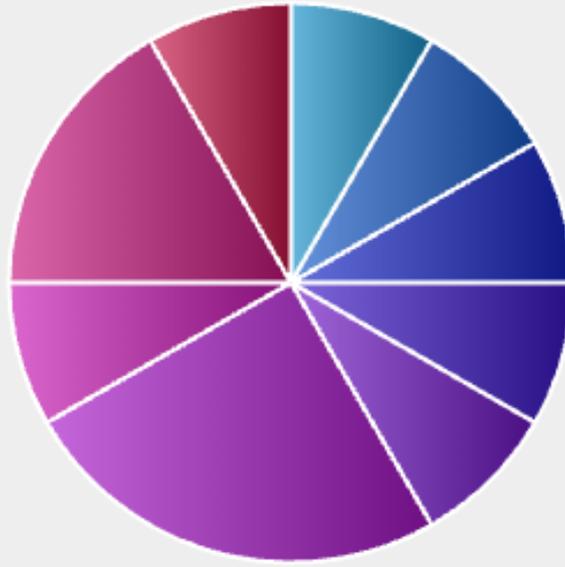


وُشْر

أخبـار مصر





في لقاء ودي بباريس.. السيسي يلتقي ولي العهد السعودي ويؤكدان على قوة العلاقات

(سياسية . جريدة الشروق)

وصرح المستشار أحمد فهمي المتحدث الرسمي بإسم رئاسة الجمهورية، بأن مشاركة الرئيس في هذا الحدث الهام تأتي تلبيةً لدعوة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في ضوء العلاقات الاستراتيجية الوثيقة والمتنامية، التي تربط بين مصر وفرنسا، فضلاً عن دور مصر الفاعل على مستوى الاقتصادات الناشئة بشكل عام، بما يساهم في تعزيز المبادرات الدولية الهادفة لدعم الدول النامية والأقل نمواً، وتيسير نفاذها للسيولة اللازمة لمواجهة التحديات الاقتصادية للعديد من التحديات العالمية المتلاحقة، خاصة تغير المناخ وجائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية، وما لحقها من أزمات للطاقة والغذاء وسلاسل الإمداد، حيث تسعى القمة إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل صياغة الآليات المناسبة لتوفير التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة في تلك الدول.

فعاليات أممية بعنوان "10 سنوات من القمع في مصر"

(قانوني . العربي الجديد)

شارك المدير التنفيذي لمؤسسة لجنة العدالة المصرية أحمد مفرح، تحت عنوان "10 سنوات من القمع في مصر"، في فعالية أممية جمعت مدافعين مصريين عن حقوق الإنسان وخبراء من الأمم المتحدة وممثلي دول للبحث جماعياً في أوضاع حقوق الإنسان في مصر في خلال العقد الأخير.

وأنت الفعالية الجانبية على هامش الدورة 53 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، اليوم الجمعة، وقد نظّمها كلٌّ من مركز الحقوق المدنية والسياسية والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب.

وأشار الإعلان الترويجي للفعالية إلى أنه "منذ تولّي الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي منصبه بحكم الأمر الواقع في عام 2014، بعد إطاحة جماعة "الإخوان المسلمين" واعتقال معظم قادتها، تستمرّ أزمة حقوق الإنسان في البلاد، لا بل تتفاقم، إذ أصدر النظام منذ عام 2013 مئات القوانين التي تشرعن الممارسات القمعية وانتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب".

كذلك، ذكر الإعلان أنه في السنوات الأخيرة، استخدمت السلطات المصرية "بصورة متزايدة أساليب قمعية من قبيل الاحتجاز المطول السابق للمحاكمة، والإخفاء القسري، والمضايقات القضائية لقمع الاحتجاجات وإسكات جميع الأصوات المنتقدة، بما في ذلك من خلال التحقيقات التي لا أساس لها في التهم المتعلقة بالأمن القومي".

وبيّن الإعلان الترويجي للفعالية أن "عدد السجناء السياسيين في مصر من عام 2013 إلى عام 2021 وصل إلى ما يقرب من 65 ألفاً، وما زال عشرات الآلاف محتجزين بصورة تعسفية في مصر. ومن بين سجناء الرأي نشطاء، وسياسيون، وصحافيون، وطلاب، ومحامون، وأعضاء في منظمات المجتمع المدني، ومدافعون ومدافعات عن حقوق الإنسان".

